مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 10/ العدد:02 (2020) ص 364-380

المبادرات المحلية والعمل الجماعي لتعبئة موارد الاقتصاد الاجتماعي لمكافحة الفقر والاستبعاد

Local initiatives and Collective Action to mobilize social economy resources to combat poverty and exclusion

محمد الأمين بودخيل [1]*، كمال برباوي [2]
[1] جامعة بشار (الجزائر)، boudkhilamine@yahoo.fr
[2] جامعة بشار (الجزائر)، k_berbaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020-05-04 | تاريخ القبول: 2020-06-06

ملخص
ان المعركة ضد الفقر ازالت الحدود بين الاقتصاد الاجتماعي الذي أثبته دوره من خلال المبادرة المحلية والعمل الجماعي من جهة، والاقتصاد التضامني من جهة أخرى، لذا من الواجب على الاقتصاد الاجتماعي تعبئة مجموعة واسعة من الموارد وتنفيذ استراتيجيات الجمع بين المبادرة المحلية وتلك الجماعية منها، والموارد الداخلية والخارجية، وكذا الجهات الفاعلة الاجتماعية والعامة.
حيث أظهرت نتائج الدراسة أهمية تعبئة الفاعلين المحليين لمعالجة الفقر في سياق تفعيل موارد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من العمليات المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، من خلال احتضان المشاريع الهادفة اجتماعيا للتقليل من الاستبعاد ومكافحة الفقر خاصة في الدول التي تعرف ارتفاع معدلاته، على الصعيد الريفي وحتى الحضري.
الكلمات المفتاحية: المبادرات المحلية، العمل الجماعي، مكافحة الفقر، الاقتصاد الاجتماعي.
تصنيفات JEL: O18 ، B55.

Abstract:
The fight against poverty has broken the barriers between the social economy, as shown by its local initiative and collective action on the one side, and the economy of solidarity on the other, so that the social economy will mobilize a wide range of resources and introduce strategies to combine local initiative with collective initiative, internal resources and external, as well as social and public actors.
Where the results of the study showed the importance of mobilizing local actors to tackle poverty in the sense of activating the social and solidarity economy's resources from the important processes for achieving economic and social development, through embracing socially-oriented projects to reduce exclusion and combat poverty, especially in countries that know its high rates, at the rural and urban levels.

Keywords: Local initiatives; Collective Action; poverty alleviation; social economy.
JEL Classification : O18, B55.

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

لا يختلف اثنان انه رغم كون ان ظاهرة الفقر ليست بالجديدة، فهو ظاهرة مست جميع المجتمعات السابقة والحالية، فلم تسلم حقبة تاريخية او مجتمع منه في حياة البشرية، الا ان معظم الشعوب لا تزال تعاني منع ولم تفلح في القضاء علية، وتخفيف وطأته، ناهيك عن الاقصاء او الاستبعاد كشكل مرافق في عديد الأحيان لهذه الظاهرة. رغم ان البشر قد أحرزوا بشكل متفاوت تقدما في هذا المجال، خصوصا خلال العقود القليلة الماضية التي شهدت زيادة في عدد البلدان التي تستثمر في برامج الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، حيث تساعد هذه البرامج الأفراد والأسر لاسيما الفقراء وذوا الدخل الضعيف، إضافة الى برامج ومؤسسات دعم الشباب لتوفير فرص عمل.

الا انه لا زالت هناك حالات فقر مدقع في المجتمعات المتخلفة وحرمان وعدم مساواة، وتنامي التفاوتات في الدخل وقد يعود سبب عدم نجاح هذه المجتمعات في مكافحة هذه الظاهرة المستعصية ربما لعدم الفهم الجيد لهذه الظاهرة، او ان المفاهيم المعتمدة حالياً لمعاجلة الفقر تغفل في الكثير من الأحيان أسبابه الجذرية، مما يجعلها تخفق في تتبع مسبباته والنتائج المترتبة عليه. وقد تكتفي هذه المفاهيم بقياس أوجه الحرمان عوضاً عن التعمّق في فهم أسبابه وجذوره. أو بالأحرى عدم الجدية في تحديد الظاهرة من مختلف ابعادها، وعدم مواكبة تطورها كون ان نقص الحاجات الأساسية في مجتمع غير تلك في مجتمع اخر، وتطورت حاجات الافراد وازدادت بتطور المجتمعات خلال الأزمنة المختلفة.

من هذا المنطلق يمكن ان يفهم الفقر من وجهات نظر مختلفة ومتعددة لأنه لم يحدد لحد الان بشكل دقيق عتبة معينة للحكم عليه وتحديده، وان وجدت بعض المعايير التي تعمل على محاولة تقديره، هذه الأخيرة لا يحسنها افراد المجتمع الواحد، بل لا يساهم في اختفائها الا العارفين بخبايا مجتمعهم من خلال ما يعرف بالمبادرة الفردية التي تنطلق من صلب المجتمع الى ان تتطور الى عمل جماعي يتخذ من ابعاد راس المال الاجتماعي مصدرا للعمل لمكافحة الفقر والقضاء على الاستبعاد والتهميش.

إشكالية البحث

فيما تكمن أهمية المبادرة الفردية المحلية والعمل الجماعي في تعبئة موارد الاقتصاد الاجتماعي ومكافحة الفقر والاستبعاد؟

الفرضيات

- المبادرة الفردية أساس العمل الجماعي لمكافحة الفقر.
- الاقتصاد الاجتماعي ضروري للتخفيف من الفقر والاستبعاد.

أهداف البحث

يهدف البحث الى ابراز أهمية بعض العناصر المستبعدة عن الحديث عن الفقر الا وهي أهمية المجتمع المدني في خلق الثروة والحد من الاثار السلبية في المجتمعات من خلال العمل على استغلال اهم عناصر الاقتصاد وهوه راس المال البشري من خلال على تشجيع المبادرة الفرية / المبادرة المحلية لتعزيز دور العمل الجماعي الذي تولده هذه الأخيرة لتكريس ابعاد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي من مبادئه الرئيسية القضاء على الفقر وإيجاد نوع من العدالة الاجتماعية.

2.مفهوم الفقر والاستبعاد

1.2 مفهوم الفقر وأبعاده

إذا كانت جميع مقاييس الفقر تتمثل في تحديد عتبة ادناها يعتبر مجتمع الدراسة فقراء، فإنها تختلف اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بتعريف الفقر، وبالتالي فيما يتعلق بتحديد خط الفقر. من الواضح أن عدم توافق الآراء هذا يثير مشاكل تحليلية ومنهجية خطيرة. لقد أصبح تحليل الفقر أكثر تعقيدًا بشكل تدريجي مع أخذ "جيوب الفقر" الجديدة بعين الاعتبار.

تبعا للنهج الفسيولوجي البحت، مر المرء بمراحل متعاقبة للوصول الى فهم أكثر شمولية، يأخذ في الاعتبار أن الاحتياجات الفردية والاندماج في المجتمع لا يعتمدان فقط على مستوى من استهلاك الغذاء يضمن البقاء البيولوجي.

منذ دراسات بوث ورونتري عن الفقر في المدن البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر، ظل النهج النقدي هو الأكثر شيوعًا. وهو أيضا الأكثر بديهية. في البداية، كان يقوم على فكرة الحد الأدنى الحيوي (minimum vital) والذي يمكن أن يقتصر على مجرد التعبير عن الحد الأدنى الفسيولوجي، والذي يمكن تحويله إلى السعرات الحرارية اليومية. ولكن يمكن أيضًا توسيعه ليشمل أنواعًا أخرى من الاحتياجات، مثل الحصول على سكن لائق أو القدرة على الشفاء أو التعليم أو اللباس بشكل صحيح، ويشمل هذا النهج بمعناه الأوسع جميع العناصر التي يحتمل أن تخضع للتقييم النقدي، ثم يتم تجميعها وإدراكها من خلال المتغيرات التركيبية حسب الحالة للدخل والنفقات والاستهلاك، كذلك على مستوى الفرد أو الأسرة.

سعى الاقتصاديون النفعيون إلى دمج مفهوم الفقر في سياق نظرية المستهلك، ثم اجروا مقارنات للرفاهية، والتي تنبع من فائدة الأفراد وتفضيلاتهم. حيث يمثل مستوى

الدخل أو الاستهلاك مؤشرا أساسيا على للمنفعة غير المباشرة للأفراد (أي زيادة في هذه المتغيرات تزيد من مستوى الرفاه) ...

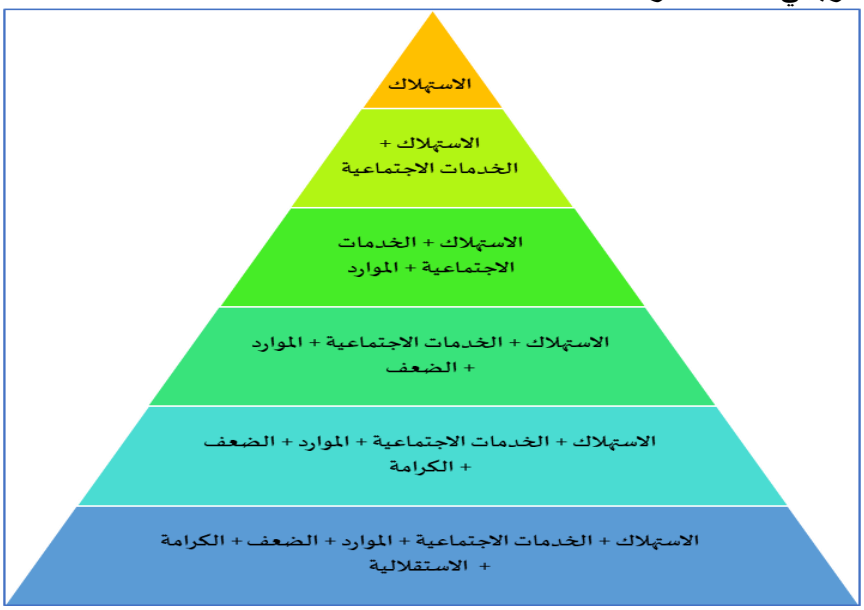
أدت هذه القيود إلى قيام عدد من المؤلفين بالتشكيك في هذه الأسس واقتراح مناهج بديلة، مثل "الاحتياجات الضرورية" «besoins essentiels» (أو "الاحتياجات الأساسية") «besoins fondamentaux»، والتي تعكس مفهوم "السلع الأولية". التي طرحها راولز (1971)، يعتمد على فرضية أنه لا يمكن تلبية جميع الاحتياجات على قدم المساواة، مع اعتبار البعض أكثر أهمية من غيرها، ويقصد به التغذية، بالطبع، ولكن أيضًا الصحة والتعليم كذلك، فالفرد الذي يهتم بتلبية هذه الاحتياجات وجب من الضروري ضمان مستوى أدنى.

وراء هذا النهج جاء نهج النقدية والنفعية التي صاغها سين (1983، 1993، 1997). ووفقا له، لا ينبغي أن يُدرك الفقر بمستويات الاستهلاك أو الدخل، ولكن من خلال قدرة الأفراد على الوصول إليه، ليس فقط من وجهة نظر القانون الرسمي... هكذا يسعى مفهوم سين للفقر إلى التمييز بين شروط الوصول إلى الإنجازات التي يجب تحقيق المساواة فيها، وحرية اختيار الافراد. لذا يجب قياس الفقر واتخاذ إجراءات السياسة العامة.

بالاعتماد على عمله، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطوير "مؤشر الفقر البشري" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995). بالإضافة إلى ذلك، فقد وسع نطاق المجالات التي يجب النظر فيها، من السلع المادية إلى حرية التعبير، والكرامة، واحترام الذات أو المشاركة في الحياة الاجتماعية بشكل عام.
(RAZAFINDRAKOTO & ROUBAUD, 2001, pp. 8-9)

الشكل 1

الامتداد التدريجي لمجال الفقر



Source: (RAZAFINDRAKOTO & ROUBAUD, 2001, p. 08)

مما سبق نستنتج ان الفقر مجموعة معقدة ومتعددة الأبعاد من الخبرات، يتم فهمها بطرق مختلفة في أوقات مختلفة. فيوجد مفاهيم كثيرة للفقر أكثر مما يمكن تقديمه في حديث واحد، غير انه يمكن تحديد اثنتي عشرة مجموعة من "أسر" المفاهيم المرتبطة بالمعنى، الشكل التالي يحدد الاثني عشر مجموعة للفقر:

الشكل 2

المفاهيم المختلفة للفقر



Source: (Spicker, Leguizamón, & Gord, poverty an international glossary, 2006, p. 240)

1.1.2 الظروف المادية

- عدم وجود سلع وعناصر معينة، مثل الإسكان أو الوقود أو الطعام؛
- نمط أو "شبكة" من الحرمان، حيث يكون هناك حرمان متعدد، أو قد يكون هناك حرمان في فترات معينة، أي أنه قد يكون هناك تقلبات كبيرة في الظروف؛
- مستوى معيشة منخفض عمومًا، حيث يصبح الفقر صراعًا في الحياة اليومية.

2.1.2 الظروف الاقتصادية

- نقص الموارد، وخاصة الدخل، وقد تكون هناك أيضًا أصول محدودة للغاية؛
- الابتعاد الاقتصادي او مسافة اقتصادية" عن بقية السكان، أو درجة من عدم المساواة، مما يعني أن الناس غير قادرين على شراء الموارد التي يمكن للآخرين شراؤها؛
- الطبقة الاقتصادية – او الوضع الاقتصادي، أو العلاقة بالإنتاج وسوق العمل، مما يعني أن الناس دائمًا ما يكونون محتاجين أو محرومين.

3.1.2 علاقات اجتماعية

- الفقر كتبعية واعتماد على الدعم المالي ومنح الدولة؛
- الفقر كمجموعة من الأدوار والأوضاع الاجتماعية، التي تجسدها فكرة "الطبقة الدنيا"؛
- مشكلة الإقصاء (التهميش)، التي لا تعني ببساطة رفض الفقراء، وإنما هذه الطبقة ليست جزءًا من شبكات التضامن الاجتماعي والدعم الذي يعتمد عليه معظم الناس في المجتمع؛
- "انعدام الأمن الأساسي"، "غياب أحد او أكثر من العوامل التي تمكن الأفراد والأسر من تحمل المسؤوليات الأساسية والتمتع بالحقوق الأساسية".

عدم وجود استحقاق، بمعنى أن الفقراء لا يتمتعون بالحق في الوصول إلى الموارد التي يمكن للآخرين استخدامها؛ ويشار إلى ذلك أيضًا من قِبل سين أو نوسباوم (Sen or Nussbaum) بأنه "نقص" القدرات ((Spicker, 2002, p. 03.

2.2 مفهوم التهميش والاقصاء والاستبعاد

1.2.2 الاقصاء والاستبعاد

يتم "استبعاد" الأشخاص إذا لم يتم دمجهم بشكل كافٍ في المجتمع. يختلف تعريف المفهوم بين الدول ومدارس الفكر المختلفة.

فالأشكال الأولية من الاستبعاد تضم ثلاث أنواع من الظروف (Spicker, Leguizamón, & Gord, 2006, p.72):

- الظروف التي يتم فيها ترك الناس خارج المجتمع، من خلال عدم إدراجهم في أنظمة الحماية الاجتماعية؛

- ظروف الفقر والعجز، عندما يكونون غير قادرين على المشاركة في الأنشطة العادية؛
- الظروف التي يتعرض فيها الناس للإقصاء، من خلال الوصم أو التمييز.

كما يأخذ الاستبعاد 4 أشكال بشكل رئيسي، مع مجموعات من المحددات الخاصة بكل منها:

(أ) الاستبعاد كنوع من الحرمان: يظهر كنتيجة للحرمان، ويعني هذا الأخير وجود قيود فيما يتعلق بالفرص أو امكانات المشاركة في الحياة الاجتماعية، ثم يصبح الاستبعاد مرتبطًا بتدهور الوصول إلى أشكال متعددة من رأس المال والتي تعمل كموارد، وكذلك الوصول أشكال السلطة.

(ب) الاستبعاد باعتباره وصمة عار وتمييز: يستند إلى تصرفات أولئك الذين لديهم القدرة على منع الوصول إلى موارد أو حقوق معينة. يصبح الاستبعاد علاقة اجتماعية بالسلطة والتمييز، فهو آلية نشطة لخلق الإقصاء لأنه يضعف او ينقص من رأس المال، سواء كان أكاديميًا أو اقتصاديًا أو بشريًا أو اجتماعيًا، مما يشكل خطرًا الاستبعاد الاجتماعي.

يتم التعبير عن هذا الشكل من الاستبعاد من خلال علاقات القوة والعمليات الأيديولوجية والثقافية التي يتم بواسطتها بناء الصفات الاجتماعية المختلفة.

(ج) الاستبعاد كمسار للحياة: الأشخاص الذين يعيشون هذا الوضع في "حلقة مفرغة من الحرمان -دائرة مكررة للتفاوتات" تتميز بظرف اجتماعي مشروط بسبب أو أكثر من العوامل غير المواتية تحدد مسارهم مع عوامل تنشأ عملية الاستبعاد، مثل الفقر أو الضعف أو عدم وجود شبكة دعم، وصعوبة الوصول إلى العمل إضافة الى الممارسات التمييزية.

(د) الاستبعاد الناتج عن التركيز المكاني للحرمان: يقصد به الاستبعاد الجغرافي هنا، يغذي التركيز المكاني للفقر ديناميات الحرمان والاستبعاد. نحن نتحدث عن تغيير سلبي في فرص وإمكانيات العيش في حي به تركيز مرتفع من الفقر.

يتعرض الأشخاص هناك لخطر كبير للدخول في عملية استبعاد اجتماعي مكاني. يمكن أن يكون رمزيًا ومكانيًا على حد سواء، ناتجًا عن أشكال غير متماثلة من علاقات القوة بين الأفراد وبين المجموعات الاجتماعية داخل إقليم معين.

إن التركيز المكاني للفقر يغذي ديناميات الحرمان والاستبعاد. يتحدث Groulx عن تغيير سلبي صافٍ في احتمالات وإمكانات العيش في حي به تركيز مرتفع للفقر "حيث يتشكل التركيز المكاني للفقر في مناطق الضواحي مما يزيد من حدة العزلة الاجتماعية لهذه الأحياء الفقيرة ويزيد من خطر استبعاد سكانها" (Bamogo, 2013, pp. 15-16)

2.2.2 التهميش

يستخدم التهميش في بعض الأحيان للإشارة إلى عملية الدفع إلى هوامش المجتمع، أو فيما يتعلق بالعملية الاقتصادية، فهو يعادل الاقصاء. هذا هو الاستخدام الرئيسي في الاتحاد الأوربي.

منذ بضع سنوات استخدم مصطلحي "التهميش" و "الإقصاء الاجتماعي" للدلالة على أشد أشكال الفقر. فيوضع وصف التهميش للأشخاص الذين يعيشون على حافة المجتمع، بينما "الإقصاء الاجتماعي" الأشخاص المستثنون تمامًا من الأعراف الاجتماعية التقليدية.

يتم التمييز في بعض الأحيان بين "التهميش"‘marginalization’ و "الهامش" ‘marginality’ للتمييز بين عملية التهميش وحالة التهميش، ولكن هذا الاستخدام غير ثابت، ومع ذلك المصطلح يستخدم أيضًا للدلالة على الانحراف (deviance). فقد تم استخدام مفهوم الهامشية لتعيين تلك المجموعات التي وفقا لعلم الاجتماع الوظيفي شكل من اشكال التعبير الثقافي وأشكال الحياة التي دفعت إلى هوامش ما يسمى بـ "الحياة الطبيعية". فالناس لا يعتبرون منحرفون الا إذا كانوا مختلفين ولكن إذا كان سلوكهم ينتهك المعايير الاجتماعية يظهر هؤلاء السكان الذين تركوا خارج هذه الهوامش سلوكًا ذريًا (انهيار للأعراف) أو مرضيًا أو منحرفًا والتي تعتبر "هامشية". (spicker , leguizamón, & gord, 2006, p. 129)

3. المبادرة المحلية، العمل الجماعي والاقتصاد الاجتماعي

1.3 المبادرة المحلية

يمكن تعريف المبادرات المحلية بشكل موسع على أنها جميع أعمال الأشخاص الذين يهدفون إلى تثمين موارد المجتمع: الموارد البشرية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وستكون التنمية المحلية عملية تشاركية تستخدم المبادرات المحلية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة إلى Fontan وKlein & Tremblay، يتم تعريف المبادرات المحلية على أنها مجموعة من "المشاريع التي تبدأ بمبادرة من فرد أو مجموعة من الأشخاص (قائد او قيادات

المشروع) بعد تفسير احتياجات المجتمع وتصور "الظروف التي تعتبر غير مواتية للمجتمع". (Mislie, 2014, p. 17)

2.3 العمل الجماعي او التعاوني:

لقد أصبح مفهوم العمل الجماعي واضحًا جدًا للباحثين للتعامل معه لدرجة أنهم لم يعودوا يسألون أنفسهم مسألة أصله وتكوينه ومعناه. ومع ذلك هناك مشكلة كبيرة في تحديد المعنى.

دعونا نضع تعريفًا أوليًا، يتسق مع التعريف الذي قابلناه في الأدبيات، لإعطاء عينة من الصعوبات التي تنشأ، ونحن نحاول تحديد معنى الكلمات. فحد هذه التعاريف، مؤقت وتقريبي، والذي تظهر في جميع نقاط الضعف، وهو عرضة لموجة انتقادات التي يمكن توجيهها إليها.

"يشير مفهوم العمل الجماعي إلى أي محاولة لبناء جماعي، أكثر أو أقل رسمية ومؤسسية، من قبل الأفراد الذين يسعون لتحقيق هدف مشترك، في سياق التعاون والمنافسة مع الجمعيات الجماعية الأخرى". كما ان العمل الجماعي هو "عمل مشترك" أو "عمل متضافر" وهو يختلف عن "التأثيرات المجمعة" أو "الآثار الناشئة" التي تدرسها الفردية المنهجية، حيث إنها تنطوي على نية واعية من جانب الجهات الفاعلة التي تشارك فيها (Cefaï, 2007, p. 08).

3.3 المبادرة الفردية أساس المبادرة الجماعية

من المحتمل أن تؤدي التجارب في تنفيذ عمليات التنمية إلى عكس الدائرة المفرغة للفقر. يمكن البدء عن طريق وضع عناصر مختلفة في الاعتبار، دورة تعزز الديناميكية المحلية، من منظور طويل الأجل نقترح نموذجًا نظريًا، مع التأكيد على الخطوات الحيوية لنجاح العملية التي أطلقتها المبادرات المحلية، بدعم من الاقتصاد الاجتماعي التضامني (الشكل 1). (Klein, 2012, p. 67)

في البداية تكون المبادرة فردية، ثم يصبح المشروع مشروعًا جماعيًا تقوده الجهات الفاعلة والجماعات الاجتماعية التي تشكل المجتمع المحلي. في هذه المرحلة، يلعب الاقتصاد الاجتماعي دورًا أساسيًا في تزويد الجهات الفاعلة المحلية بمجموعة من الموارد (البشرية والتنظيمية والمالية) التي تساعد على استدامة المشروعات. في

الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي، يمكن أن يجد المروجين (المتعاملين) الدعم لتحسين المشروع، وإدارته، وإعداد خطة عمل وضمان مراحلها الأولية. وبالتالي يساعد الاقتصاد الاجتماعي في احتضان المشروع، والذي يسمح بتعزيزه.

المرحلة الثانية هي قيام أصحاب المصلحة بتعبئة الموارد لدفع المشروع إلى الأمام. ونعني بالموارد، الموارد البشرية والتنظيمية والمالية المتاحة لهم. في هذه المرحلة، توفر منظمات الاقتصاد الاجتماعي للمشاريع والمروجين لها رأس المال الاجتماعي الذي تفتقر إليه. أنها توفر لهم الشرعية اللازمة لتعبئة الموارد الأخرى وفتح إمكانية الوصول إلى الشبكات المحلية والإقليمية والوطنية والخاصة والعامة. يجب على الجهات الفاعلة المحلية إظهار القدرة على التصرف بشكل خلاق للاستفادة من الموارد العامة الحالية وجذب دعم رأس المال الخاص مع الاحتفاظ بالقيادة المحلية، حيث يتم البحث عن هذه الموارد في سياق يكون من الضروري ممارسة الضغط على الجهات الفاعلة التي تملك قوة سياسية أو اقتصادية. هذه المواجهات تزيد من شعور انتماء الجهات الفاعلة لمشروعها، وكذلك إلى أراضيها المحلية وتدعيم علاقتها.

المرحلة الثالثة هي تحول الإحساس الجهات الفاعلة بالانتماء إلى وعي إقليمي. العمل الجماعي يعزز الشعور بالانتماء للجهات الفاعلة في الإقليم المحلي، مما يترك آثارًا دائمة في مؤسساتهم مما يؤسس ممارسات جماعية وآليات تنظيم محلية تعزز التشاور. يقود الوعي الإقليمي الجهات الفاعلة إلى تقزيم خلافاتهم لصالح المجتمع. يشكل هذا الوعي قاعدة أساسية للعمل المشترك للجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية المحلية، وهي قاعدة مقاولة على اساس "الشراكة"«partenarial». كما انه يجمع بين الجهات الفاعلة للعمل معا، للتشاور مع بعضهم البعض، مما يزيد من قدرتهم على النجاح في مشروعاتهم ويمنحهم القوة. ومع ذلك، فإن التحدي لا يتمثل في تهيئة بيئة مغلقة ذات مصالح شخصية تعمل على خنق قدرة الجهات الفاعلة على الإبداع والابتكار (Klein Gilles, Bourque, & Aubin, 2010, p. 2).

4.3 تعريف مفاهيم تعبئة موارد رأس المال الاجتماعي

يتكون مفهوم تعبئة الموارد من مفهومين يجب تحديدهما بشكل منفصل: التعبئة والموارد.

في قاموس Larousse، فإن التعبئة، بالمعنى الواسع، تترجم "فعل جلب القوى (الموارد)، وطلبها، وجمعها من أجل العمل المشترك".

بالنسبة إلى Oberschall، يتم استخدام التعبئة لتعني "العملية التي تجمع بها مجموعة غير سعيدة وتستثمر الموارد في السعي لتحقيق أهدافها الخاصة. ويمكن أن

تكون الموارد من أي مورد سواء كان مادي (عمل وأجور ومدخرات والحق في السلع أو الخدمات المادية)، أو الموارد غير المادية (السلطة، والأخلاق، والالتزام، والثقة، والصداقة، والتأهيل، والحماس، إلخ) "(Mislie, 2014, p. 59)

نتيجة مما سبق، يمكن فهم أن الموارد يمكن اعتبارها مجموعة كاملة من "القدرات" أو كل ما هو مادي، اجتماعي، سياسي، اقتصادي، والذي يتدخل في العمل من أجل المصالح المشتركة.

5.3 المبادرة الفردية والعمل الجماعي من موارد راس المال الاجتماعي

بالنسبة إلى Grandchamp و Harrisو Poitras(2003)، فإن عملية التعبئة هي بحد ذاتها استراتيجية لتنمية المجتمع المحلي، يتم من خلالها دعوة جميع الجهات الفاعلة (المعنيين) ليصبحوا عوامل التغيير التضامني. إنها عملية تسيير تتضمن تحديد الأشخاص الذين يتشاركون نفس القيم والأهداف للقيام بما يلزم لإدارة علاقتهم. وهذا يقود البعض إلى رؤية تعبئة الموارد كعملية تتضمن ثلاثة مفاهيم متكاملة: التطوير والإدارة التنظيمية، الاتصالات والتنقيب، تطوير العلاقات.

من المنطق نفسه، "يمكن فهم تنمية المبادرة المحلية على أنها كفاح جماعي وحركة اجتماعية راسخة"، وهي عملية لتعبئة الموارد المحلية، كما انها عملية مستمرة تجمع العديد من الشركاء والمقيمين المجتمع حول القضايا الاجتماعية التي حددوها معا. إنها تنطوي على تعبئة "رأس مال اجتماعي متنوع".

في الواقع، تنطوي ديناميات التعبئة الاجتماعية أو تعبئة الموارد على مفهوم رأس المال الاجتماعي بهدف التفاعل والتعاون، يتعين على الجهات الفاعلة تبادل شبكات العلاقات والاعتراف بها. وبالتالي، فإن رأس المال الاجتماعي يشجع التبادلات بين مختلف الجهات الفاعلة والشبكات تشكل أحد عناصرها المركزية التي تساعدهم في البحث وتعبئة الموارد (Mislie, 2014, pp. 59-60)

4. المبادرات المحلية والعمل الجماعي لتعبئة موارد الاقتصاد الاجتماعي لمكافحة الفقر والاستبعاد

1.4 متطلبات نجاح المبادرات المحلية لمكافحة الفقر:

دراسة عدة تجارب تناولت المبادرات المحلية لمكافحة العوامل التي تولد الفقر واستبعاد المجتمعات المحلية في كيبيك، سمح لكلاين والمتعاونين بتحديد الخطوات والأبعاد اللازمة لنجاح مبادرات السلطات المحلية لمكافحة الفقر.

في الواقع، من وجهة نظرهم، المبادرات المحلية الناجحة من حيث قدرتها على معالجة عوامل التكاثر والاستبعاد والتي تسمح للناس بالوصول إلى "قدرات" مختلفة،

بشكل عام تلبي خمسة (5) شروط، اتباع هذه الخطوات تؤدي الى تشكل دورة يمكن تكرارها. لتبسيط وتسهيل فهم هذا النموذج، نلخص هذه الخطوات والشروط ونوضحها في جدول والمخطط من Klein (2008)؛ كلاين، فونتان وتريمبلاي (2011).

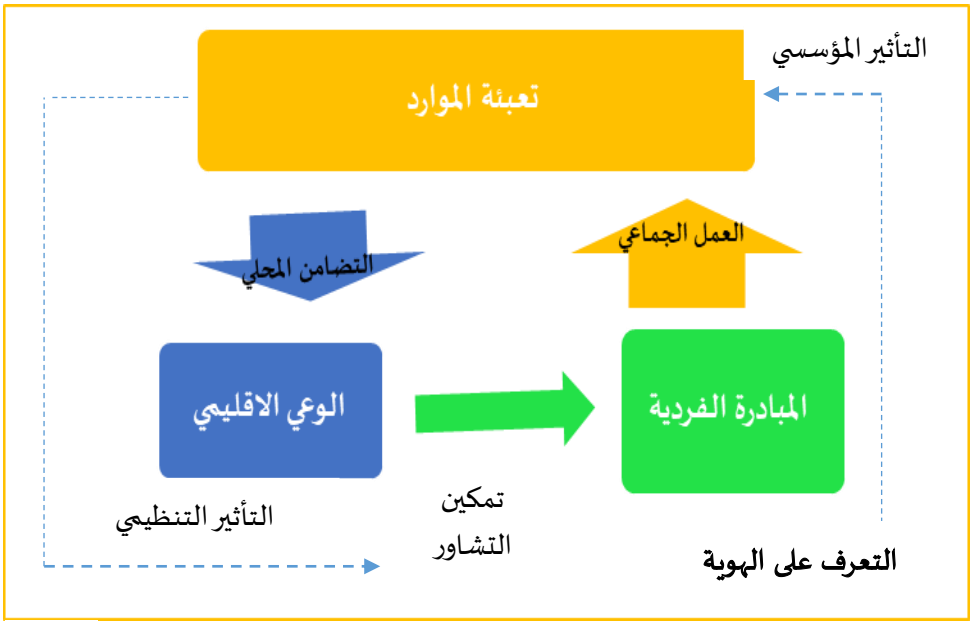
الجدول 2

شروط تنفيذ المبادرات المحلية لمكافحة الفقر وفقًا لنموذج Klein et al.

شروط نجاح المبادرات المحليه	التعاريف والتفسيرات
وجود قيادة مبنية اجتماعيا	لتحقيق النجاح، يجب أن تعتمد المبادرات المحلية على قيادة محلية قوية. هناك ثلاثة أشكال من القيادة ضرورية لظهور ونمو وتوحيد المبادرات المحلية: الفردية والتنظيمية والاجتماعية. هذه الأشكال الثلاثة للقيادة مصدرها بنيات اجتماعية تجمع فيها التصرفات الشخصية والتدريب المهني ورأس المال الاجتماعي والوصول إلى حلول وسط وتوافق وتحالفات.
التعبئة والجمع بين مجموعة واسعة من الموارد	يعتمد نجاح المبادرات المحلية أيضًا على الحاجة إلى تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، ولكن أيضًا على الحاجة إلى الجمع بينها وربطها بطريقة مبتكرة وفقًا للأهداف الموضوعة محليًا. وبالتالي، يجب على الجهات الفاعلة المعنية محاولة تعبئة والجمع بين الموارد "التنظيمية والبشرية والمالية"، المحلية منها والخارجية اللازمة لتطوير المشاريع.
إدارة الصراع والتعلم الجماعي	صحيح ان المبادرات المحلية تشارك في عملية التشاور والتضامن بين الجهات الفاعلة، ولكن هذا لا يمنع ظهور التوترات وحالات المنافسة والأزمات التي يمكن أن تجعلها تختفي أو تسهل توحيدها، اعتمادًا على كيفية إدارتها. نتيجة لذلك، من المهم وجود هيئات ومنظمات لحل النزاعات المحلية بين الجهات الفاعلة وتعليمهم العمل الجماعي.
الاستخدام الإبداعي لبرنامج عام لدعم تنمية المجتمع	يجب ان يعتمد نجاح المبادرات المحلية ايضًا على وجود قوي ومرن للدولة. ينعكس وجود هذا التمثيل العام في نقل الموارد وتوزيعها وفي القدرة على تسهيل الملكية المحلية من خلال إطار يمكن أن يسهل الاتفاقات الإقليمية التي لها تأثير محلي.
بناء هوية إيجابية والشعور بالانتماء	لتكون قابلة للتطبيق من خلال تعزيز تنشيط المجتمع، يجب أن تجعل المبادرات المحلية السكان المحليين فخورين بانتمائهم، وان يكون لديهم وعي إقليمي ناهيك عن تمكين الأشخاص المهمشين في المجتمعات المعنية من تطوير وبناء تقديرهم لذاتهم.

Source : **(**Mislie, 2014, p. 53)

الشكل 3
تأثير هيكل المبادرة المحلية



Source : (Klein, 2012, p. 67)

2.4 دور العمل الجماعي في الحد من الفقر

أظهرت عديد الحالات الدور الرئيسي الذي تلعبه الترتيبات المؤسسية المختلفة في جميع المجالات المرتبطة بالفقر. فقد أظهرت النتائج أن المؤسسات - وخاصة العمل الجماعي مهمة لسبل عيش الفقراء، ولكنها تتطلب بيئة مواتية لتكون فعالة في الحد من الفقر.

تشمل النتائج المحددة ما يلي:

- يمكن أن يضمن العمل الجماعي الناجح الإدارة العادلة للموارد الطبيعية، ولكن في كثير من الحالات يتطلب تعاونًا رأسيًا بين أصحاب المصلحة على مختلف المستويات (المجتمعات، والحكومة والقطاع الخاص).
- يمكن أن يكون العمل الجماعي حول إدارة الموارد الطبيعية بمثابة حافز للأنشطة المدرة للدخل وبوابة للمشاركة في عمليات السياسات.
- تلعب الصدمات دورًا مهمًا في سبل عيش الفقراء. يمكن للشبكات والجمعيات المحلية المساعدة في تخفيف الصدمات الشخصية التي تؤثر على الأسر الفردية، مثل المرض، لكنها أقل فعالية فيما يتعلق بالصدمات المتغيرة مثل الجفاف، والتي تؤثر على جميع الأسر في المجتمع.

- يمكن أن يكون العمل الجماعي آلية مفيدة لتوضيح وتأمين حقوق الملكية. (Mwangi, Markelova, & Meinzen-D, 2007)

3.4 دور رأس المال الاجتماعي في التخفيف من الفقر وعدم المساواة

من الناحية النظرية، قد يساعد رأس المال الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي(Claudio, Luca, & Fabio, 2009, p. 69):

- على المستوى الجزئي، تشكل الشبكات الاجتماعية غير الرسمية للأقارب والجيران أرضية خصبة لبناء آليات تأمين متبادل تشكل استراتيجيات البقاء.
- قد يحسن رأس المال الاجتماعي من قدرات الفقراء، لا سيما في المناطق المتخلفة حيث تفشل مؤسسات السوق ويكون دور الدولة محدودًا. كما تعزز الروابط الاجتماعية من انتشار المعلومات والثقة وإنفاذ العقود، وإنشاء شبكات ائتمان غير رسمية أو الوصول إلى الائتمان الرسمي. وعلى وجه الخصوص، يمكن اعتبار رأس المال الاجتماعي أحد الأصول الرئيسية لازدهار المؤسسات الصغيرة.
- يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يساعد الفقراء على تحسين حياتهم من خلال العمل الجماعي، مما يسمح للناس بالقيام بأنشطة الدعوة والضغط التي لن تكون ممكنة بدونه. فعلى المستوى الكلي، يمكن لرأسمال الاجتماعي أن يلعب دورا غير مباشر في التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة من خلال تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي...

4.4 راس المال الاجتماعي والعمل الجماعي في التخفيف من الفقر وعدم المساواة

إن رأس المال الاجتماعي الذي يمكن أن يقلل من الفقر يتم توفيره من خلال القيم المشتركة والأعراف الاجتماعية والانتماء إلى الجمعيات وأنواع الشبكات الاجتماعية الأخرى برعاية أرض خصبة للعمل الجماعي. تتيح هذه القناة للفقراء التعاون من أجل المنفعة المتبادلة، والقيام بأنشطة، والمشاركة في إدارة موارد المجتمع المشتركة وتقديم الخدمات العامة. على حد تعبير بوتنام (1995): "شبكات المشاركة المدنية تعزز قواعد التبادل المعمم وتشجع ظهور الثقة الاجتماعية. تعمل هذه الشبكات على تسهيل التنسيق والاتصال وتضخيم السمعة وتتيح بالتالي حل معضلات العمل الجماعي" (Claudio, Luca, & Fabio, 2009, p.08)

يصبح دور رأس المال الاجتماعي والعمل الجماعي في تحسين مستوى معيشة الفقراء واضحا إذا أخذنا في الاعتبار القدرة الموثقة على نطاق واسع للشبكات

الاجتماعية على تعزيز الوصول الفعال إلى الخدمات العامة ، يظهر دانيري وتاكاهاشي ونارانونغ (2002) كيف تعتمد بعض المجتمعات الحضرية الفقيرة في بانكوك على شبكاتها الاجتماعية وتستخدم الروابط التي طورتها مع المسؤولين الحكوميين الرئيسيين للانخراط في أعمال جماعية تزيد من الرفاهية والنجاح في الحصول على خدمات فعالة للجمهور ، مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه النظيفة وإدارة النفايات. ومع ذلك، يمكن اعتبار أهمية العمل الجماعي بمثابة سيف ذو حدين، لأن الشبكات الاجتماعية غالباً ما تكون حصرية ويواجه الفقراء عمومًا الصعوبات ذات الصلة في المشاركة في الحياة العامة وفي الاضطلاع بأنشطة الدعوة. (Claudio, Luca, & Fabio, 2009, p. 08)

5. تحليل النتائج

يعتمد نجاح او فشل أي مبادرة محلية على مقدار تعبئة الموارد الداخلية والخارجية، لذا من الضروري على الجهات الفاعلة المعنية محاولة تعبئة والجمع بين جميع الموارد التنظيمية والبشرية منها وحتى المالية، المحلية منها والخارجية اللازمة لتطوير المشاريع، ناهيك على الوجود قوي ومرن للدولة الذي له أهمية كبرى فيما يخص نقل ال هذه الموارد وتوزيعها وكذا القدرة على تسهيل الملكية المحلية من خلال إطار يمكن أن يسهل الاتفاقات الإقليمية التي لها تأثير محلي.

هذه المبادرة الفردية المحلية قد تتطور الى مشروع جماعي يتجسد من خلال العمل الجماعي من خلال المجتمع المحلي، يضمن هذا العمل الجماعي إدارة عادلة للموارد الطبيعية، وحافز للأنشطة المدرة للدخل ولا يتجسد ذلك الا من خلال ضمان التعاون الرأسي بين أصحاب المصلحة على مختلف المستويات (المجتمعات، والحكومة والقطاع الخاص).

لذا "يمكن فهم تنمية المبادرة المحلية على أنها كفاح جماعي وحركة اجتماعية راسخة"، وهي عملية لتعبئة الموارد المحلية، كما انها عملية مستمرة تجمع العديد من الشركاء والمقيمين المجتمع حول القضايا الاجتماعية التي حددوها معا. إنها تنطوي على تعبئة "رأس مال اجتماعي متنوع".

هذا الأخير له من الأهمية ما قد يسمح باعتماده لحل العديد من مشاكل الفقر والاستبعاد كونه يساعد في احتضان المشاريع الهادفة اجتماعيا، ويسمح بتعزيزها، ناهيك عن تحسينه من قدرات الفقراء، خصوصا في المناطق المنعزلة والنائية وحتى تلك المناطق حيث تفشل مؤسسات السوق ويكون دور الدولة محدودًا.

كما تساهم الروابط الاجتماعية من خلق شبكات ائتمان غير رسمية أو حتى الوصول إلى الائتمان الرسمي. مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة من خلال تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

6. خاتمة

يتفق الجميع، خاصة اولئك الذين ساهموا في هذه إيجاد حلول لمكافحة الفقر عن أهمية العنصر المحلي في العملية من خلال توظيف جميع لإمكانات المحلية كإطار لمكافحة الفقر، كون أن الجهات الفاعلة المحلية تعرف مشاكله مجتمعاتها بشكل أفضل من الاطراف الخارجية. لذا من المهم جعل المجتمعات أو الأفراد الفاعلين من خلال تعزيز القيادة المحلية على تبني المبادرات الفردية والمحلية بشكل موسع وتشجيع جميع الأعمال التي تهدف إلى تثمين موارد المجتمع: البشرية والسياسية منها والاقتصادية والثقافية. مما ينتج تنمية محلية ضمن إطار تشاركي تستخدم المبادرات المحلية والعمل الجماعي كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دائما في إطار ما يسمى بمبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

غير ان تحقيق هذا الامر وتبنيه كاستراتيجية بديلة للخروج من دائرة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية ومكافحة الاستبعاد والتهميش، يتطلب معركة جادة طويلة الأمد لا يمكن ان تكلل بالنجاح ما لم تتوفر العوامل المناسبة لذلك من تظافر الجهود المشتركة للفرد، المجتمع والدولة معاً. لذا وجب على الجهات الفاعلة من فرد ومجتمع ودولة:

- العمل على إيجاد حلول فعلية لمكافحة الفقر من خلال استغلال العنصر المحلي في العملية وتوظيف جميع لإمكانات المحلية كإطار لمكافحة الفقر،
- أهمية تعزيز وتطوير البعد الابتكاري للمبادرة المحلية مع العلم أن تعبئة الموارد يجب أن تكون لمنفعة المجتمع وليس لصالح المصالح الخاصة.
- تعزيز المؤسسات الاجتماعية والمجتمعات المحلية وتطوير العمل الجماعي.
- استغلال القيم المشتركة والأعراف الاجتماعية والانتماء إلى الجمعيات والشبكات الاجتماعية الأخرى لدعم وتحفيز العمل الجماعي.
- اقتناع المواطنين خاصة الفقراء منهم بأهمية العمل الجماعي والتعاوني كإستراتيجية للقضاء على الفقر.
- استغلال جميع موارد الاقتصاد الاجتماعي (كل ما هو مادي، اجتماعي، سياسي، اقتصادي) والذي يتدخل في العمل من أجل المصالح المشتركة.

7. المراجع

Bamogo, M. A. (2013). Portrait et analyse des stratégies à base territoriale pour contrer la pauvreté et l'exclusion dans le territoire de La Petite-Patrie à Montréal. Sciences humaines appliquée. *Thèse présentée à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Philosophiae Doctor (Ph.D) en Sciences humaines appliquées*. (S. h. Sciences, Ed.) Montréal: Université de Montréal.

Cefaï, D. (2007). *Pourquoi se mobilise-t-on ? Les théories de l'action collective.* (M.A.U.S.S, Ed.) LA DÉCOUVERTE.

Klein, J. (2012, juillet). L'économie sociale et solidaire et la lutte contre la pauvreté en milieulocal : le cas du Québec. (recma, Éd.) *revue internationale de l'économie sociale*(Numéro 325).

Claudio, C., Luca, M., & Fabio, S. (2009, (July 01). Social Capital and Poverty Reduction Strategies: The Case of Rural India. *Changing Identity Of Rural India: A Socio-Historic Analysis*.

Klein Gilles, J. L., Bourque, l., & aubin, J.-F. (2010). La Lutte À La Pauvreté Et Aux Inégalités. *Revue vie économique, volume 1*(numéro 4).

Mislie, P. (2014). Développement local comme stratégie de lutte contre la pauvreté: le cas du Programme de développement de zone implanté par World Vision en Haïti. *MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SERVICE SOCIAL*. Universite De Montréal.

Mwangi, E., Markelova, H., & Meinzen-D, R. (2007, September). Collective Action and Property Rights for Poverty Reduction: Lessons from a Global Research Project. (I. F. Institute, Ed.) *CAPRi* .

RAZAFINDRAKOTO, M., & ROUBAUD, F. (2001). Les multiples facettes de la pauvreté dans un pays en development: Le cas de la capitale malgache, DOCUMENT DE TRAVAIL. (DIAL, Éd.) *document de travail Dial, DT/2001/07*, 131-115.

Spicker, P. (2002). Poverty, democratic governance and poverty reduction strategies. (R. G. University, Ed.) *spicker.uk*.

Spicker, P., Leguizamón, S. A., & Gord, D. (2006). *poverty an international glossary* (Vol. second edition). Zed books.